

الإرث التشافيزي يواجه الانقلاب

المواطنين الذين أقسموا على الولاء لنهج الزعيم الراحل، هوغو تشافيز، وبعثوا قادة المعارضة بالنخبة الثرية العازمة على نهب نفط فنزويلا، قال مادورو إنه «مستعد لمواجهة أي شيء... لن نسمح بوقوع انقلاب». وكان مادورو قد خاطب المتظاهرين من أنصاره، قبل أيام قليلة، متحدثاً عن «هجوم إمبريالي» تشنه الولايات المتحدة لزعزعة استقرار الدول اللاتينية التي تحكمها أحزاب يسارية. تعود إخفاقات المعارضة في اختبار التحشيد الشعبي، في السنتين الماضيتين، إلى تجربتها عام 2014، حين أسفرت «أحداث الشغب» آنذاك، كما تُسمى في فنزويلا، عن سقوط نحو 43 قتيلاً ومئات الجرحى، نصفهم تقريباً على يد «المعارضين». عمد الأخيرون حينها إلى قطع الطرقات بالإطارات المشتعلة، وأمعنوا في تخريب ممتلكات عامة، واعتدوا على مواطنين حاولوا اجتياز حواجزهم التي قطعت أوصال العاصمة، كما العديد من المدن والبلدات في أنحاء البلاد.

لكن المعارضة المدعومة من الأوليغارشيا المحلية المتضررة من السياسات اليسارية التي اتبعتها الحكومات «التشافيزية» منذ مطلع الألفية الثانية، كما الولايات المتحدة الساعية إلى استعادة السيطرة على «حديثها الخلفية» المتردة، تعول في محاولتها «الانقلابية» هذه على استثمار معاناة الفنزويليين من الأحوال المتدهورة للبلاد.

صحيح أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط والمنتجات الزراعية الأولية، وهي السلع التصديرية الأساس لفنزويلا، أضرت كثيراً بالاقتصاد؛ لكن النقص الحاد في المواد الاستهلاكية والطبية الأساسية، وارتفاع أثمانها، وبالتالي الزيادة الكبيرة في أعمال النهب وجرائم القتل، يعزوه مراقبون إلى «الحرب الاقتصادية» التي تخوضها الأوليغارشيا المصرفية والتجارية، التابعة لمراكز النظام الرأسمالي العالمي، وبالتحديد واشنطن. وكان النائب الفنزويلي المعارض، فريدي غيفارا، قد قال صراحة إن المعارضة لجأت إلى «المقاطعة الاقتصادية» بهدف إسقاط الحكومة، وذلك في تصريح له قبل حوالي أسبوع.

أعلن مادورو أنه طلب من المحكمة الدستورية دراسة «رفع الحصانة عن شاغلي جميع الوظائف العامة في فنزويلا، بدءاً بالحصانة البرلمانية إذا لزم الأمر، وذلك للحفاظ على السلام ومكافحة جميع الأنشطة الانقلابية»، قائلاً إن الغاية من الحصانة «ليست انتهاك الدستور أو ارتكاب جرائم أو استدعاء تدخل أجنبي». وأمام حشد من

الاستفتاء قبل هذا التاريخ، وجاءت النتيجة سلبية بالنسبة إلى الرئيس، وجب على الحكومة أن تنظم انتخابات مبكرة، في وقت اهتزت فيه شعبية مادورو بسبب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية غير المسبوقة، والمفتعلة إلى حد كبير. أما إذا جرى الاستفتاء بعد العاشر من كانون الثاني، وخسره مادورو، فسيسلم الأخير، وفقاً للقانون، السلطة إلى نائبه «التشافيزي» أيضاً، وذلك حتى موعد الانتخابات الرئاسية المقبلة عام 2018. وتتهم المعارضة المجلس الوطني للانتخابات بالمماثلة في إجراءات إجازة الاستفتاء وتنظيمه، بينما يؤكد المجلس أنه لن يخضع للضغط من الشارع، ويحذر من إلغاء العملية برمتها إذا ما عمد المتظاهرون إلى العنف.

عشية المسيرات المضادة التي ينظمها أنصار الرئيس، تحت شعارات «الحفاظ على فنزويلا» و«الدفاع عن الثورة»،

تعول المعارضة على معاناة الفنزويليين من الحصار الاقتصادي

مادورو: مستعد لمواجهة أي شيء، ولن نسمح بوقوع انقلاب (أ ف ب)



بعد فشلها في حمل الناس على النزول بكثافة إلى الشوارع، في دعواتها السابقة إلى التظاهر، حاولت المعارضة الفنزويلية أمس حشد «مليون» من أنصارها. من كل أنحاء البلاد، بهدف إطاحة الرئيس «التشافيزي»، نيكولاس مادورو

فراس أبو مصلح

كان طيف المحاولة الانقلابية عام 2002 يخبّط على كراكاس أمس، وكذلك «أحداث الشغب» الكبرى عام 2014، التي أدت إلى سقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى، نصفهم تقريباً على يد من وصفهم الإعلام الغربي حينها بـ«المحتجين السلميين». اعتباراً من مساء أول من أمس، عمدت السلطات إلى نشر قوات الشرطة والحرس الوطني بكثافة في العاصمة كراكاس وفي أنحاء أخرى من البلاد، وذلك استباقاً ليوم «السيطرة على كراكاس».

في المقابل، عمد التيار «التشافيزي» إلى حشد أنصاره في الشوارع، في وجه من وصفهم الرئيس مادورو بـ«الانقلابيين» المدعومين من «إمبراطورية اليانكي»، مهدداً بسجن قادة المعارضة إذا ما حصلت أعمال عنف شبيهة بأحداث عام 2014. وجاء ذلك بعدما أوقفت السلطات قبل يومين اثنين من قادة الاحتجاجات، متهمة إياهما بنقل متفجرات، وبعدها أعيد الرئيس السابق لبلدية كراكاس، المعارض دانيال كيالوس، إلى السجن، بتهمة التخطيط لأعمال عنف خلال تظاهرات أمس.

في هدفها المعلن، تريد المعارضة أن تفرض، بالقوة، تقرب موعد إجراء استفتاء على عزل مادورو؛ بينما يسعى «التشافيزيون» إلى إسقاط هذا الخيار، أقله إلى ما بعد العاشر من كانون الثاني المقبل. فإذا ما أُجري



بضرورة التحلي باليقظة قبيل تظاهرات ضخمة تنظمها المعارضة للمطالبة بالاستفتاء على عزله، فإنه أعلن، في خطاب بثه التلفزيون، أن «هذا الانقلاب ليس ضد ديلا فقط. إنه ضد أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. إنه ضدنا... فهذا هجوم على الحركة اليسارية الشعبية التقدمية».

مقاله

الحكم لعصابات واشنطن والأسواق

السجن» يوشك على الانتهاء، فيما أفراد حكومته، «التكنوقراط»، يجهزون أمتعتهم ليلحقوا به.

بصورة عامة، لن يستطيع مدير واشنطن الجدد في أميركا اللاتينية أن يتعاملوا مع مواطنين صعب المراس، ومع اقتصاص حر يتهاوى، وذلك في وقت باتت فيه الانقلابات مجرّبة، وظهر أنها تنفع للاستيلاء على السلطة، ولكن ليس لتأسيس قيادة فعالة. ولدت الاستحواذات الرأسمالية الاستتباعية في أميركا اللاتينية حالة من الحذر في الإعلام، ونشوة في «وول ستريت»، حتى جاءت الصحوه بفعل الصدمة الناجمة عن حقيقة التشوهات في الاقتصاد.

سعت واشنطن و«وول ستريت»، كما مديرهما في أميركا اللاتينية، وراء سراب من الأرباح غير المقيّدة والثروة المنهوبة. لكن مبدأ الواقع يجبرهم الآن على الاعتراف بأن إخفاقاتهم تثير الغضب، والانتفاضات غداً.

(من مقالة للبروفيسور في العلوم الاجتماعية في جامعة بينغهامتون في نيويورك، جايمس بوتراس، بعنوان: مدير واشنطن الجدد في أميركا اللاتينية: أوليغارشيون ومصرفيون ونصابون)

وصندوق النقد الدولي. سارع هؤلاء إلى اتخاذ قرارات بخفض الأجور ومرتبقات التقاعد وغيرها من النفقات الاجتماعية، كذلك خفّضوا الضرائب على المؤسسات، وخصّصوا قطاعات النقل المربحة.

لا تهدف البرامج الاقتصادية لـ«المديرين الجدد» إلى جذب استثمارات منتجة، فمعظم التدفقات هي عبارة عن رساميل مضاربة قصيرة الأجل (معروفة بـ«أموال ساخنة»). وفيما لا تُظهر الأسواق، وخاصة أسواق السلع، أي نمو إيجابي، بخلاف ما يتمناه التكنوقراط المنظرون للأسواق الحرة، تعاني الصناعة والتجارة من الركود، نتيجة لتقلص الائتمان الاستهلاكي، كما فرص العمل والإنفاق العام، بفعل سياسات التقشف التي أملاها هؤلاء «المديرون».

قد ينجو موريسيو ماكري من موجة إضرابات واحتجاجات، وينهي العام محتفظاً بمنصبه، لكن الانحدار السريع للاقتصاد، ونهب الخزينة، يقودان الأعمال إلى الإفلاس، وإلى إفراغ الحسابات المصرفية الخاصة بأفراد الطبقة الوسطى، ويدفعان بالحرومين إلى انتفاضات شعبية عفوية.

في البرازيل، يندفع الرئيس تامر في تطبيق إجراءات تصبّ في مصلحة الشركات الكبرى، بحكم اقتتصار ولايته على أسابيع لا على أشهر، إذ إن «وقته خارج

في الوقت الراهن، تضع عصابة يدها على الحكم في أميركا اللاتينية، فيما تصف الصحف المالية (العالمية) الحكام الجدد بأنهم «مديرون جدد»، لأنهم ينتمون إلى فئة المحميين من قبل المؤسسات المالية والمصرفية.

ونجح أولئك «التابعون للإمبراطورية» في وضع أيديهم على الحكم في أميركا اللاتينية حين استفادوا من تدخلات الولايات المتحدة المباشرة وغير المباشرة (في عام 2009، مثلاً، جرى الانقلاب عسكرياً على رئيس هندوراس مانويل زيلايا، وهو ما أيدته وزيرة الخارجية الأميركية السابقة، هيلاري كلينتون).

بين شهري كانون الأول 2015 ونيسان 2016، اكتسح السلطة في الأرجنتين والبرازيل مديرون تابعون. وفي الأرجنتين، بدأ المليونير موريسيو ماكري حكمه عبر إصدار المراسيم بصورة غير دستورية، فصرف العشرات من موظفي القطاع العام، وأقفل الوكالات الوطنية للخدمات الاجتماعية، وعيّن قضاة ومدعين عامين من دون حتى إجراء تصويت في المجلس التشريعي. وبصورة اعتباطية، أوقف قادة حركات اجتماعية بتهمة مختلفة. وكما كنا ننتظر، فإن الاقتصاديين الذين عُيّنوا يُدارون من قبل مصارف وول ستريت، ومن البنك الدولي

نهاية لدورها السياسي، بل من المتوقع أن تواكب الزعيم اليساري، لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، في استعداداته لخوض الانتخابات الرئاسية المرتقبة في عام 2018.

وعليه، فقد استطاع العماليون تجاوز قطوع «الانقلاب» واستعدوا للعمل خارج إطار الصدمة، وبدأوا إعداد ملفات لمواجهة داخل المؤسسات التشريعية والقضائية استعداداً للمرحلة المقبلة التي ستكون صاخبة على مستوى كشف فضائح الفساد التي ستصدرها شخصيات سياسية وقضائية رفيعة المستوى. يُحسب لروسييف أنها كانت الأحرص على أمن البلاد ولو بكلفة عالية، ويُحسب لليسار أنه تعاطى بروح المسؤولية في أهم المراحل السياسية، وأنه فضل الاحتكام إلى منطق الدولة بدل الإنجرار إلى صراع داخلي سيجر الولايات على مستقبل البلاد.

غادرت روسيف بمناقبية وشجاعة، واعدة باستعادة دورها النضالي الذي وصفته بالقدرة المحتوم الذي رافقها منذ نعومة أظفارها ولم يفارقها حتى وهي على رأس السلطة. ولعل العودة إلى ما وصفته بالزمن الجميل، سيجعلها أكثر قوة وصلابة وبعيدة عن حسابات السياسة وارتهاقاتها.